

دور الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين: دراسة قياسية خلال الفترة 1978 – 2018

The Role of Structural Economic Reforms in Supporting China's Economic Growth: Econometric Study During the Period 1978 – 2018

بوفنش وسيلة*

محرر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة،

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، الجزائر

w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/08/01

تاريخ القبول: 2021/05/03

تاريخ الإرسال: 2020/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1978 – 2018، من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، والمتغيرات المفسرة الداخلة في تكوين النموذج القياسي كمؤشرات عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، والمتمثلة في الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تأثير هذه المتغيرات إيجابيا على النمو الاقتصادي باستثناء الائتمان المقدم لقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات اقتصادية هيكلية؛ تكامل مشترك؛ صين؛ نمو اقتصادي؛ منهج انحدار ذاتي لفجوات زمنية متباطئة.

Abstract:

This study aims to identify the role of structural economic reforms in supporting economic growth in China for the period 1978 – 2018, Through an econometric study based on the autoregressive distributed lag approach, the study found a long-term equilibrium relationship between GDP per capita growth as an indicator of economic growth, and the explanatory variables included in the composition of the econometric model as indicators of structural economic reforms, represented by trade openness, monetary mass and domestic credit to the private sector, In addition to the positive impact of these variables on economic growth except for credit provided to the private sector.

Key Words: Structural economic reforms; co-integration; China; economic growth; Autoregressive distributed lag approach.

JEL Classification: P24, F43, O47.

*مرسل المقال: بوفنش وسيلة (w.boufeneche@centre-univ-mila.dz)

المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي هدفا أساسيا تسعى إلى تحقيقه معظم دول العالم على اختلاف درجة تقدمها، من خلال تنفيذ سياسات مختلفة، وتطبيق برامج إصلاح اقتصادية متعددة من بينها الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى القضاء على الاختلالات الاقتصادية، وجعل الإطار التنظيمي والمؤسسي أكثر دعما للنمو الاقتصادي. في هذا السياق، تعد الصين من بين الدول التي نجحت في تطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية مكنت الاقتصاد الصيني من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وأكسبته قدرة إنتاجية وتنافسية كبيرة في الأسواق الدولية في ظل التطورات العالمية والتحول الإقليمي المتسارعة والمستمرة.

من بين المجالات التي بذلت الحكومة الصينية فيها جهودا حثيثة لدعم مسيرة الإصلاح الهيكلي تطوير النظام المالي لدوره في تعبئة المدخرات لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومساهمته غير المباشرة في النمو الاقتصادي من خلال القيام بعمليات الوساطة المالية، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية باعتبارها أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، الأمر الذي مكن من تحسين كفاءة القطاع الإنتاجي وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، مما أدى إلى دعم نمو الاقتصاد الصيني منذ البدء في تنفيذ الإصلاحات سنة 1978، وجعله ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية الدراسة: يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1978 -

2018؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تم تنفيذها في الصين؟
- ما هو واقع الانفتاح التجاري والتطور المالي في الصين؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي في الصين؟
- وانطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1978 - 2018.

- تتمثل أهم الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تم تطبيقها في الصين في تحرير التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي.

- عرفت مؤشرات الانفتاح التجاري والتطور المالي تزايدا متسارعا منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية سنة 1978.



- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كمؤشرات عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح وتحديد أكثر الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية قدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال صياغة نموذج قياسي يربط بين أحد مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الدالة على تنفيذ إصلاحات هيكلية في الصين.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف من الدراسة في تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية على النمو الاقتصادي في الصين في الأجلين القصير والطويل، وكذا توضيح طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين خلال فترة الدراسة بالاعتماد على واحدة من التقنيات القياسية الحديثة، والمتمثلة في منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

الدراسات السابقة: تطرقت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية لدراسة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي وإحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات من حالة إلى أخرى، حيث توصلت كل دراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين النمو الاقتصادي وواحد أو أكثر من مؤشرات الدالة على القيام بتنفيذ إصلاحات هيكلية، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات:

- دراسة Prabhakar Rao و Siva Kiran Guptha (2018) بعنوان:

The causal Relationship between Financial development and economic growth: An experience with BRICS economies

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان تطوير النظام المالي في دول البريكس هو سبب نموها، باستخدام ثلاث مؤشرات هي: مؤشر تنمية المؤسسات المالية، مؤشر تنمية السوق المالية ومؤشر تطوير النظام المالي، وذلك باستخدام اختبار السببية خلال الفترة 1996-2016، وقد توصلت الدراسة إلى اختلاف النتائج بين دول البريكس، حيث تختلف طبيعة العلاقة واتجاهها من دولة لأخرى (Prabhakar and Siva, 2018).

- دراسة رملوي عبد القادر وطيبة عبد العزيز (2018) بعنوان: أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990 - 2017، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 - 2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، بالاعتماد على نموذج للنمو الاقتصادي يضم بالإضافة إلى محدداته التقليدية مؤشرات لقياس كل من الانفتاح التجاري والمالي على حدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمؤشرات الانفتاح المالي خاصة الاستثمار الأجنبي وسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية على النمو الاقتصادي، بينما أثر كل من الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري سلباً في النمو بسبب الانفتاح التجاري غير المتوازن والمركز على صادرات المحروقات (رملوي وطيبة، 2018).

- دراسة Ahmed Waqas وآخرون (2017) بعنوان:

Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan



هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1981 - 2010، من خلال بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والواردات، الصادرات، معدل التضخم، سعر الصرف والعرض النقدي كمتغيرات مفسرة، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه للصدمات على الانفتاح التجاري آثار سلبية (ولكن غير مهمة) على النمو الاقتصادي (Ahmed and all, 2017).

-دراسة Qasi Muhammad Adnan Hye وآخرون (2016) بعنوان:

The impact of trade openness on economic growth in china:an empirical analysis

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة طويلة المدى بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الصين باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1975-2009، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشري الانفتاح التجاري المتمثلين في مؤشر التجارة الفردية ومؤشر الانفتاح التجاري المركب مرتبطان إيجابيا بالنمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير (Qasi and all, 2016).

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى تحديد أثر مؤشرات تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية على النمو الاقتصادي، أما أوجه الاختلاف بينها فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، بالإضافة إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، فضلا عن الاختلاف مع بعض الدراسات فيما يتعلق بالطريقة المعتمدة لدراسة الأثر في الأجل القصير والطويل، والمتمثلة في منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

منهج الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تحديد مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين.

I. الإصلاحات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية والتطور المالي في الصين:

بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الصين سنة 1978، وتتمثل أهم الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية والتطور المالي فيما يلي:

1. الإصلاحات الرامية إلى تطوير القطاع المالي:

تتمثل أهم الإصلاحات الرامية إلى تطوير القطاع المالي في الصين فيما يلي (Tobin and Volz, 2012):
- القيام بتفكيك نظام البنوك الأحادية، حيث تم فصل البنك المركزي عن وزارة المالية، وإنشاء بنوك جديدة تملكها الدولة عند البدء بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية سنة 1978 تتولى القيام ببعض الأعمال المصرفية التجارية والإشراف على السياسة النقدية إلى جانب البنك المركزي، بالإضافة إلى تشكيل البنوك الإقليمية (المملوكة جزئيا من قبل الحكومات المحلية) في المناطق الساحلية والريفية، وكذا إنشاء شبكة من التعاونيات الائتمانية الريفية.



- تنفيذ نموذج تنظيمي قائم على الفصل بين البنوك، الأسواق المالية وشركات التأمين، وإنشاء هيئات تنظيمية للإشراف عليها في أوائل التسعينيات.

- إنشاء لجنة على مستوى مجلس الوزراء في سنة 2017 مهمتها القيام بعملية الرقابة المالية والإشراف على السياسة النقدية والتنظيم المالي في الصين.

- الإبقاء على سيطرة القطاع العام على ملكية المؤسسات المالية، حيث تمتلك وزارة المالية حصصا كبيرة في القطاع المالي.

- السماح للبنوك الأجنبية بتحويل فروعها إلى بنوك محلية منذ سنة 2007 مع خفض حصتها من إجمالي الأصول المصرفية، والتي قدرت بـ 2.1٪ سنة 2008 وانخفضت إلى 1.3٪ في سنة 2015 يمتلكها 37 بنكا أجنبيا ممولا و306 فرعا وشركة تابعة محليا.

أما الإصلاحات التي تم تنفيذها لتطوير السوق المالي فتتمثل في الآتي (Yiping and all, 2010):

- قيام الحكومة المركزية بتوحيد أسواق رأس المال، من خلال نقل الأوراق المالية وتوزيعها في الفترة (1986 - 1988) وتأسيس بورصة شنغهاي وبورصة شنتشن للأوراق المالية في عامي 1990 و1991 على الترتيب.

- تأسيس لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية (CSRC) سنة 1992 للإشراف على تسيير الأسواق المالية، ووضع قوانين ولوائح تطبق بشكل موحد في جميع أنحاء البلاد.

- إصلاح نظام إصدار الاكتتاب العام بإلغاء نظام الحصص، وتطبيق نظام التحقق والموافقة على إصدار الأسهم، بهدف زيادة مسؤوليات المؤسسات الوسيطة.

- تقسيم الأسهم إلى أنواع مختلفة (الأسهم المملوكة للدولة، أسهم الشخص الاعتباري، أسهم الموظفين والأسهم المتداولة)، مع السماح بتداول الأسهم المملوكة للدولة، مما أدى إلى زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات، إيجاد وسيلة مهمة لحماية المستثمرين، تحسين حوكمة الشركات المدرجة وتطوير البورصة بطريقة سليمة.

- وضع آلية لمنع كبار المساهمين من مصادرة أموال الشركات المدرجة، وزيادة مدى التحقيق والتعامل مع كبار المساهمين الذين يقومون بتخصيص أموال الشركة عن قصد.

2. الإصلاحات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية في الصين:

تتمثل أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال التجارة الخارجية فيما يلي (Sheng, 2015):

- المرحلة الأولى (1980-1983): تم في هذه المرحلة الاعتماد على سياسة إحلال الواردات وترويج الصادرات، من خلال تشجيع الترابط الأمامي الذي تم تطبيقه من أجل توفير المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة، وذلك في إطار ما يسمى "سياسة الباب المفتوح" التي تعد بمثابة بداية اندماج الصين في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.



- المرحلة الثانية (1984 - 1990): تم في هذه المرحلة تطبيق استراتيجية لتنمية التجارة، والمتمثلة في ترويج الصادرات المحمية، من خلال وضع تدابير لتشجيع الصادرات ودعمها، عن طريق تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على الصادرات، وتشجيع قطاعات التصدير على حساب القطاعات غير التجارية.
- المرحلة الثالثة (1991-1993): تميزت هذه المرحلة بترويج الصادرات وتحرير التجارة جزئياً، من خلال خفض معدلات التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد والتراخيص، كما تم إلغاء إعانات التصدير وإجراءات إحلال الواردات، ومع ذلك بقي مستوى الحماية التجارية مرتفعاً إذا ما قورن بالمستوى الدولي.
- المرحلة الرابعة (1994 - 2001): تم في هذه المرحلة تحرير التجارة كلياً، والقيام بإصلاحات كبيرة في مجال التمويل والخدمات المصرفية، الضرائب، التجارة وغيرها، بالإضافة إلى إلغاء نظام سعر الصرف المزدوج بغرض تحقيق الأهداف المسطرة ومواجهة الضغوط الخارجية.
- المرحلة الخامسة (2002-2005): التزمت الصين خلال هذه المرحلة من الإصلاح بالوفاء بالتزامات المنظمة العالمية للتجارة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في شفافية القوانين واللوائح التجارية وكذلك إدارة السياسات التجارية.
- المرحلة السادسة (2006 - 2008): تميزت هذه المرحلة بتعديل السياسة التجارية وإلغاء المزيد من الحصص التعريفية، مما أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات وحدثت زيادة كبيرة في الفائض التجاري، وهو ما دفع الحكومة الصينية إلى فرض قيود على تصدير السلع الصناعية وبعض المنتجات الزراعية.
- المرحلة السابعة (2008 إلى يومنا هذا): تم في هذه المرحلة اتخاذ عدة إجراءات لتشجيع الصادرات بعدما أثرت الأزمة المالية سلباً على الوضع التجاري في الصين وتحول الميزان التجاري من الفائض إلى العجز، ولمواجهة مثل هذا الوضع تغيرت أهداف السياسة التجارية من كبح الفائض التجاري إلى استقرار الطلب الخارجي وتحفيز الطلب الداخلي، أما فيما يتعلق بالواردات فتم اتخاذ إجراءات مؤقتة لحماية الواردات لتخفيف الصدمات الناجمة عن الأزمة المالية، كما تم في هذه المرحلة التوجه إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، والانفتاح على الخدمات السياحية و قطاع المعلومات المالية.

II. تطور مؤشرات الانفتاح التجاري والتطور المالي في الصين:

يمكن توضيح تطور مؤشرات الانفتاح التجاري والتطور المالي من خلال ما يلي:

1. تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الصين خلال الفترة 1978 - 2018:

عرفت درجة الانفتاح التجاري في الصين تغيراً مستمراً وخاصة بعد انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 بعدما شهدت التجارة الدولية في الصين توسعاً سريعاً (Sun and Heshmati, 2010)، وقد سجلت درجة الانفتاح التجاري تذبذباً مستمراً بالزيادة والنقصان كما هو موضح في الملحق رقم (1)، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2006 وأدنى قيمة سنة 1978، وذلك راجع إلى سياسات التغيير والإصلاح التي أدت إلى زيادة ملحوظة في الانفتاح على العلاقات الدولية بعدما أصبح الاقتصاد المحلي قوياً بما فيه الكفاية لمواجهة المنافسة الأجنبية، وقد ساهمت عدة عوامل في تطور درجة الانفتاح التجاري أهمها (Marelli and signorelli, 2011):



- ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج وبالأخص تلك المتعلقة باليد العاملة، وذلك رغم وجود بعض القيود وتفضيل المشاريع المشتركة من أجل تطوير القدرات المحلية، حيث ساهم المستثمرون الأجانب في تراكم رأس المال وفي نقل المهارات الإدارية والتكنولوجيا المتطورة.
- توجه الحكومة نحو تشجيع الصادرات، من خلال دعم المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، عن طريق حمايتها والترويج لها بدلا من التحرير الكامل، وهو ما جعل حصص الصادرات الصينية من المنتجات المتطورة تتجاوز بكثير ما يبرر بامتلاك الميزة النسبية.
- استقرار النظام السياسي، توفر الموارد الطبيعية الضخمة والعمالة الماهرة والتحسين السريع في إنتاجية الصناعات المحلية والنهوض بالتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى ارتفاع وارداتها من الآلات في أوائل التسعينيات، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على الإنتاجية، من خلال تطبيق التكنولوجيا المجمدة فيها (Khalid and Abd ali, 2017).

2. تطور مؤشرات القطاع المالي في الصين خلال الفترة 1978-2018:

شهد القطاع المالي الصيني تطورات هامة منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح، فقد أصبح يؤدي دورا متزايد الأهمية في النظام المالي العالمي، نتيجة تزايد عدد المؤسسات المالية وتنوعها، كما أصبحت الصين واحدة من الدول الرائدة في تطوير السوق المالية (Zhu and all, 2018)، الأمر الذي ترتب عنه ارتفاع حجم الموارد المالية المتاحة للاقتصاد والقطاع الخاص الذي يساهم بشكل في تطوير الاقتصاد الصيني، وهو ما يتضح من خلال الملحق رقم (1) الذي يبين تطور كل من المعروض النقدي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، فقد عرف الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ارتفاعا من سنة إلى أخرى باستثناء بعض السنوات على غرار سنة 1998، سنة 2004 وسنة 2011، وعلى العموم فقد بلغت قيمة هذا النوع من الائتمان مستويات قياسية جعلت الصين تواجه تحديا كبيرا يتمثل في إيجاد وسيلة لتخفيض قيمة الديون المتراكمة لدى القطاع الخاص، والتي من شأنها التأثير سلبا على النمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالمعروض النقدي الذي يمثل السيولة المتاحة للاقتصاد فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا بشكل عام باستثناء بعض السنوات على غرار سنة 2008 نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية، وسنتي 2017 و 2018 اللتين شهد فيهما نمو الاقتصاد العالمي تراجعاً، ويرجع ذلك إلى التوجه لتوسيع الكتلة النقدية ومواصلة ضخ أحجام كبيرة من السيولة في البنوك التجارية.

III. الدراسة القياسية:

1. الطريقة والأدوات:

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1.1. منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة



من الدرجة $I(0)$ أو من الدرجة $I(1)$ ، أو أنها كانت مزيجاً بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من $I(1)$ (عماني وبن معزوز، 2017)، و يتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

2.1. متغيرات الدراسة ومصادرها:

لقياس أثر الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في مجال التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي التي قامت بها الصين لدعم النمو الاقتصادي تم استخدام عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والتي يتضمن الملحق رقم (1) قيمها، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC): كالمتغير التابع ومؤشر عن النمو الاقتصادي باعتباره من أهم مقاييسه وأكثرها دقة.

- الكتلة النقدية ($M2$): ويقصد بها عرض النقود بمفهومها الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المتغير المطلوبات السائلة للنظام البنكي (السواعي، 2015)، ويستخدم هذا المتغير كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية الداخلية.

- الانفتاح التجاري (To): ويقاس بحساب نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى مدى انفتاح الدولة على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي (السواعي، 2015)، وتم استخدام هذا المتغير كمؤشر عن الإصلاحات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية.

- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DCPS): ويعبر عن ارتفاع مستوى الاستثمار المحلي، ويتم استخدام هذا المتغير كمؤشر عن الإصلاحات الهيكلية في مجال تطوير القطاع المالي (https://blogs.worldbank.org(consulted on 12/10/2019)، وقد تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من قاعدة البنك الدولي وتمت الدراسة خلال الفترة 1980 – 2018 التي شهدت اصطلاحات اقتصادية هامة تحاول هذه الدراسة تحديد أثرها على النمو الاقتصادي.

2. النتائج ومناقشتها:

1.2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

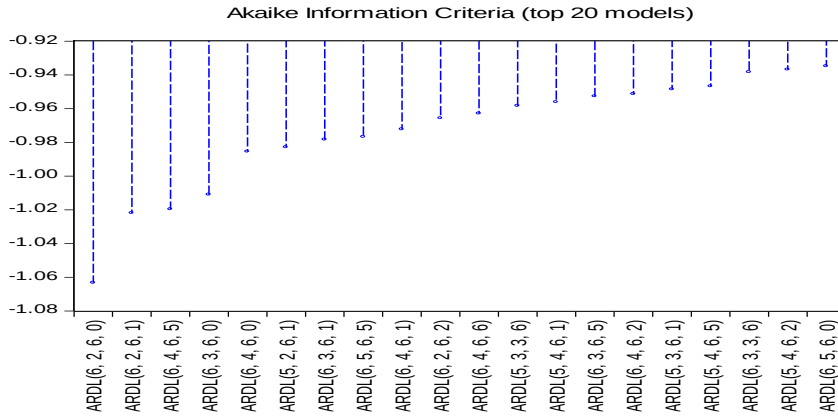
يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وبلاستعانة ببرنامج Eviews 9 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الملحق رقم (2)، والتي يتضح من خلالها أن جميع السلاسل من نوع $I(1)$

2.2. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL:

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيراً تقييمه إحصائياً وقياًسياً.

أ. تحديد درجة التأخير المثلى: لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC)، والناتج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل 01: "نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى"



المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج هو ARDL (6,2,6,0) حسب معيار (AIC).

وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\begin{aligned} \Delta \text{LnGDPPC} = & c + \alpha_1 \text{LnGDPPC}_{t-1} + \alpha_2 \text{LnDCPS}_{t-1} + \alpha_3 \text{LnTO}_{t-1} + \alpha_4 \text{LnM2} \\ & + \sum_{i=1}^6 \beta_{1i} \Delta \text{LnGDPPC}_{t-1} + \sum_{i=1}^6 \beta_{2i} \Delta \text{LnDCPS}_{t-1} + \beta_{3i} \Delta \text{LnTO}_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^2 \beta_{4i} \Delta \text{LnM2}_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ب. تقدير النموذج:

باستعمال طريقة ARDL لتقدير النموذج تم الحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول الموالي:



الجدول 01: "نتائج التقدير وفق طريقة ARDL"

Dependent Variable: LNGDPPC				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (6 lags, automatic): LNT0 LNM2 LNDPCS				
Number of models evaluated: 2058				
Selected Model: ARDL(6, 0, 2, 6)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDPPC(-1)	0.151542	0.196191	0.772419	0.4505
LNGDPPC(-2)	-0.448804	0.187113	-2.398576	0.0282
LNGDPPC(-3)	-0.083878	0.176257	-0.475887	0.6402
LNGDPPC(-4)	-0.222140	0.155829	-1.425536	0.1721
LNGDPPC(-5)	-0.272587	0.133102	-2.047958	0.0563
LNGDPPC(-6)	-0.265569	0.117170	-2.266529	0.0368
LNT0	0.599991	0.187919	3.192816	0.0053
LNM2	-1.169772	1.211478	-0.965574	0.3478
LNM2(-1)	4.807206	1.546776	3.107887	0.0064
LNM2(-2)	-2.604421	1.325483	-1.964885	0.0660
LNDPCS	0.310060	0.852395	0.363752	0.7205
LNDPCS(-1)	-3.118437	1.164144	-2.678737	0.0159
LNDPCS(-2)	0.888386	1.083508	0.819916	0.4236
LNDPCS(-3)	-0.860805	0.610527	-1.409937	0.1766
LNDPCS(-4)	-0.274166	0.586862	-0.467172	0.6463
LNDPCS(-5)	-0.830675	0.554403	-1.498324	0.1524
LNDPCS(-6)	1.225719	0.464526	2.638645	0.0172
C	9.949266	2.939387	3.384810	0.0035
R-squared	0.923530	Mean dependent var		2.224501
Adjusted R-	0.847060	S.D. dependent var		0.311942
S.E. of	0.121993	Akaike info criterion		-1.063268
Sum squared	0.252999	Schwarz criterion		-0.263375
Log likelihood	36.60720	Hannan-Quinn criter.		-0.787145
F-statistic	12.07699	Durbin-Watson stat		2.020526
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews



من خلال الجدول يتضح أن بعض التغيرات المفسرة تؤثر المتغير التابع في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في LNGDPPC(-1), LNGDPPC(-2), LNDPCS(-1), LNDPCS(-2), LNM2(-1), LNM2(-LNGDPPC(-1), LNGDPPC(-2), LNGDPPC(-3), LNGDPPC(-4), LNGDPPC(- 2), 5) إضافة إلى LNGDPPC(-6), LNDPCS(-3), LNDPCS(-4), LNDPCS(-5), LNDPCS(-6) الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 92.23٪.

أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد فيتضمنها الجدول الموالي:

الجدول 02: "نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)"

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	1.292978	0.234424	5.515556	0.0000
D(LNGDPPC(-2))	0.844174	0.219512	3.845678	0.0013
D(LNGDPPC(-3))	0.760296	0.170077	4.470306	0.0003
D(LNGDPPC(-4))	0.538156	0.130091	4.136761	0.0007
D(LNGDPPC(-5))	0.265569	0.117170	2.266529	0.0368
D(LNTO)	0.599991	0.187919	3.192816	0.0053
D(LNM2)	-1.169772	1.211478	-0.965574	0.3478
D(LNM2(-1))	2.604421	1.325483	1.964885	0.0660
D(LNDPCS)	0.310060	0.852395	0.363752	0.7205
D(LNDPCS(-1))	-0.888386	1.083508	-0.819916	0.4236
D(LNDPCS(-2))	0.860805	0.610527	1.409937	0.1766
D(LNDPCS(-3))	0.274166	0.586862	0.467172	0.6463
D(LNDPCS(-4))	0.830675	0.554403	1.498324	0.1524
D(LNDPCS(-5))	-1.225719	0.464526	-2.638645	0.0172
CointEq(-1)	-2.141436	0.356770	-6.002291	0.0000
Cointeq = LNGDPPC - (0.2802*LNT0 + 0.4824*LNM2 -1.2421*LNDPCS + 4.6461				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNT0	0.280182	0.084414	3.319139	0.0041
LNM2	0.482393	0.230860	2.089552	0.0520
LNDPCS	-1.242119	0.364927	-3.403741	0.0034
C	4.646072	0.783383	5.930776	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

من خلال الجدول السابق معنوية حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 21.4٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:



- وجود علاقة طردية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود بمفهومه الواسع، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بـ 1٪ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 48٪، ويمكن أرجاع ذلك إلى اعتماد السلطة النقدية في الصين سياسة نقدية توسعية، مما أدى إلى زيادة عرض النقود الذي يعد أحد الأهداف الوسيطة الرئيسية للسياسة النقدية للبنك الشعبي الصيني، وذلك من خلال الإصدار المكثف للنقود - مع اتسام هذه العملية ببنية متميزة وقاعدة مؤسسية - نتيجة ارتفاع الطلب على العملة، نظرا لاعتماد النمو الاقتصادي بشكل متزايد على الاستثمار الحكومي، بالإضافة إلى التوسع السريع في الائتمان المصرفي لتمويله، والذي ارتفعت معدلاته إلى مستويات قياسية عملت على زيادة حجم السيولة في النظام المالي الصيني المتميز بتطوره وقدرته على توفير الخدمات المالية، وقد أدت الزيادة في عرض النقود إلى انخفاض معدل الفائدة مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومستوى التضخم باعتبار أن الاقتصاد الصيني هو اقتصاد قائم على الأصول، ونتج عن انخفاض أسعار الفائدة زيادة الطلب على رأس المال وتوسع حجم الاستثمارات الذي ترتب عنه زيادة في الدخل نتجت عنها زيادة في مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي والاستيراد)، وقد أدت هذه الزيادة في الدخل إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد منه الذي استخدم كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي في هذه الدراسة.

- وجود علاقة طردية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الانفتاح التجاري، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بـ 1٪ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 28٪، ويرجع هذا التأثير الإيجابي إلى تغير حجم وهيكل التجارة الخارجية بشكل كبير، المشاركة المتزايدة والمستدامة في التجارة العالمية واتباع الصين سياسة تجارية ديناميكية، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، نظرا لمساهمة الانفتاح التجاري في تراكم رأس المال والاحتياجات من العملات الأجنبية، كما أتاح تحرير التجارة إمكانية الوصول إلى السلع الوسيطة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، الأمر الذي مكن الصين من تحقيق درجة عالية من التخصص في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر كالصناعات كثيفة العمالة، الأمر الذي أدى إلى تحسين القدرة التكنولوجية المحلية نتيجة استخدام كمية كبيرة من الأجزاء المستوردة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، والتي لا تتوفر في السوق المحلية، من خلال تطبيق التكنولوجيا المجسدة فيها (التعلم عن طريق العمل)، ومن ثم تحسين الإنتاجية بفضل التقدم التكنولوجي والابتكار الإداري والتنظيمي وتراكم رأس المال البشري، مما أدى إلى رفع مستوى الهيكل الصناعي، الخدمات والبنية التحتية للابتكار من جهة، وتعزيز الكفاءة الصناعية من جهة أخرى، كما ساعد التوسع المتسارع في الصناعات كثيفة العمالة الحكومة الصينية على خفض معدلات البطالة وتوظيف رأس المال البشري وتأهيله، الأمر الذي ساهم في التطور الاقتصادي السريع في الصين بشكل كبير.

- وجود أثر معنوي سالب للائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي نتيجة بلوغ قيمته مستويات قياسية، وعدم التزام القطاع الخاص بالسداد ولجوءه إلى خفض استثماره، فقد عرفت القروض المصرفية التي تعد آلية التمويل الرئيسية للقطاع الخاص في الصين تزايدا كبيرا في حجمها بعدما أحدثت السلطات الصينية طفرة في ائتمان الشركات، بغرض تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع



الصناعية والعقارية، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في محاولة لمواجهة التراجع في الطلب الخارجي على الصادرات، بالإضافة إلى تقديم ضمانات على القروض ودعم أسعار الفائدة بهدف زيادة تحفيز الإقراض من أجل الحفاظ على النمو في المدى القصير، وكذا اتباع سياسات لتقييد بنوك الظل التي تشكل تهديدا كبيرا بسبب هيكلها غير الرسمي وعدم تنظيمها في ظل البحث عن طرق أخرى لتحويل الأموال إلى الشركات الأكثر نشاطا في الاقتصاد، غير أن عملية الإقراض خلقت زيادة كبيرة في فائض الطاقة الإنتاجية في جميع القطاعات الذي تسبب في ركود المبيعات وتراجع الأرباح في بعض القطاعات التي شهدت فائضا في الطاقة الإنتاجية كالفحم والصلب، وهو ما نتج عنه تسريح للعمال وانخفاض في الاستهلاك، وامتداد تأثير ذلك إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، كما أدى ارتفاع عبء الدين إلى زيادة الديون المتعثرة والتأثير على الميزانيات العمومية للبنوك، مما أجبر الحكومة على التدخل وخفض الاستهلاك والاستثمار، بالإضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية نتيجة التخوف من انخفاض الأرباح أو عدم القدرة على خدمة الديون للبحث عن عوائد أعلى في أسواق أخرى، وهو ما ترتب عليه مخاطر تتعلق بخفض غير مسبوق لنسب الرفع المالي، وكذا أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.

3.2. تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا:

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

أ. **تشخيص المعالم:** بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك الذي تظهر نتائجه في الجدول 03 يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة $F = 10.08$ تقع خارج الحدود العليا والدنيا، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

الجدول 03: "اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)"

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.08132	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

ب. **تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

ب1. **اختبار الارتباط الذاتي:** باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج (2) LM Test يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه، حيث يتم قبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما

أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم 04 يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول 04: "اختبار الارتباط الذاتي (2) LM Test"

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.153410	Prob. F(1,16)	0.7005
Obs*R-squared	0.332398	Prob. Chi-Square(1)	0.5643

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

ب2. اختبار عدم ثبات التباين: يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول 05 نقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5٪، وعليه نستنتج أن المعلومات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

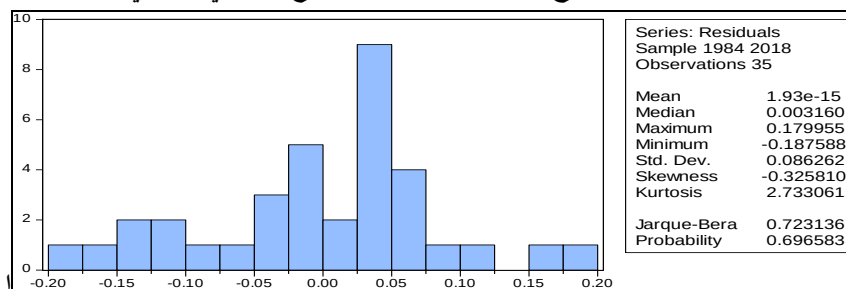
الجدول 05: "اختبار عدم ثبات التباين (2) ARCH"

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.136208	Prob. F(17,17)	0.3977
Obs*R-squared	18.61582	Prob. Chi-Square(17)	0.3510
Scaled explained SS	3.805640	Prob. Chi-Square(17)	0.9996

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews.

ب3. اختبار توزيع البواقي: باستعمال اختبار Jaque - Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Bera Jaque - الذي يساوي 0.69 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل 02.

الشكل 02: "نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي"



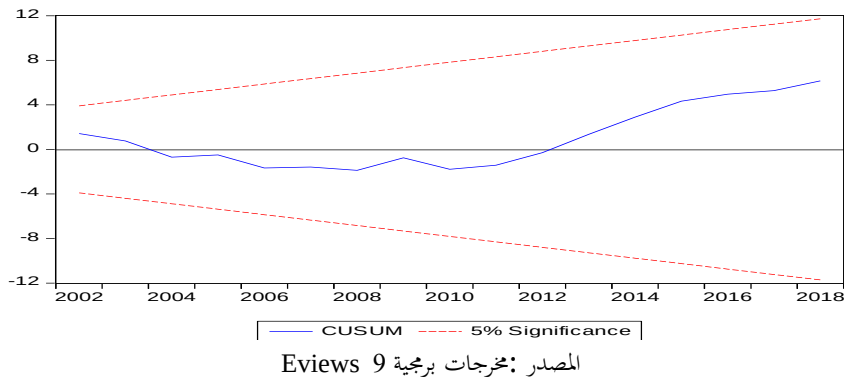
المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

ج. اختبار استقرارية النموذج (Stability Test): للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، و من خلال الشكلين 03 و 04 نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة هو عبارة عن خط داخل حدود

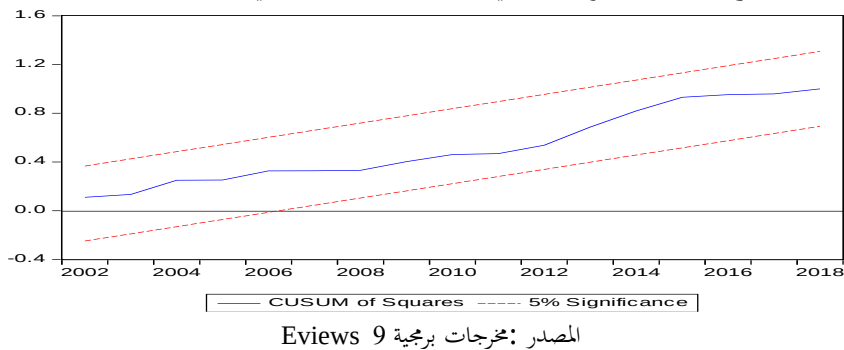


المنطقة الحرجة مشيرة إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل 03: "نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)"



الشكل 04: "نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)"



الخلاصة:

قامت هذه الدراسة بتحديد نموذج قياسي يبين دور الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1978 - 2018، وتبين من خلال النموذج المقدر الذي تم تقييمه إحصائياً وقياسياً أن:

- أن متغيرات الدراسة تؤثر على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي في

فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في LNDPPC(-1) LNDPPC(-2), LNDPPC(-1), LNDPPC(-1), LNDPPC(-2), LNDPPC(-2), LNDPPC(-1), LNDPPC(-2), LNDPPC(-3), LNDPPC(-4), LNDPPC(-5), LNDPPC(-6), LNDPPC(-3), LNDPPC(-4), LNDPPC(-5), LNDPPC(-6) إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها



- أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.
- بلغت قيمة معامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج القيمة 0.92، وهو ما يعني أن 92.23٪ من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سببها التغيرات الحاصلة في كل من مؤشر الانفتاح التجاري، عرض النقود والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.
- بين اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي وكل من مؤشر الانفتاح التجاري، عرض النقود والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كمؤشرات عن الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهم على الأمد البعيد، أي أن المتغيرات المفسرة لا تبتعد عن المتغير التابع على الأمد البعيد وهي في حالة توازن، وفي حالة حدوث صدمة على المدى القصير وانزياح النموذج عن وضع التوازن يمكن للنموذج العودة إلى وضع التوازن على المدى البعيد.
- وجود أثر معنوي كبير للزيادة في عرض النقود على النمو الاقتصادي، فلقد أدت الزيادة في عرض النقود نتيجة اتباع سياسة نقدية توسعية إلى انخفاض معدل الفائدة مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة الطلب على رأس المال وتوسع حجم الاستثمارات الذي ترتبت عنه زيادة في الدخل نتجت عنها زيادة في مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي والاستيراد)، والتي أدت بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أثر كبير للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي نتيجة اتباع الصين سياسة تجارية ديناميكية أدت إلى تراكم رأس المال والاحتياطات من العملات الأجنبية، كما أتاحت إمكانية الوصول إلى السلع الوسيطة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، الأمر الذي مكن الصين من تحقيق درجة عالية من التخصص في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر وتحسين الإنتاجية بفضل التقدم التكنولوجي، مما أدى إلى رفع مستوى الهيكل الصناعي والبنية التحتية للابتكار، كما ساعد التوسع المتسارع في الصناعات كثيفة العمالة الحكومة الصينية على خفض معدلات البطالة وتوظيف رأس المال البشري وتأهيله، الأمر الذي ساهم في النمو الاقتصادي السريع في الصين بشكل كبير.
- وجود أثر معنوي سالب للائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي نتيجة بلوغ قيمته مستويات قياسية، وعدم التزام القطاع الخاص بالسداد ولجوءه إلى خفض استثماره، فقد عرفت القروض المصرفية تزايداً كبيراً في حجمها من أجل الحفاظ على النمو في المدى القصير، وقد خلقت عملية الاقتراض زيادة كبيرة في فائض الطاقة الإنتاجية في جميع القطاعات، والذي تسبب في ركود المبيعات وتراجع الأرباح في بعض القطاعات، وهو ما نتج عنه تسريح للعمال وانخفاض في الاستهلاك، وامتداد تأثير ذلك إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، كما أدى ارتفاع عبء الدين إلى زيادة الديون المتعثرة والتأثير على الميزانيات العمومية للبنوك، بالإضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية نتيجة التخوف من انخفاض

- الأرباح أو عدم القدرة على خدمة الديون، وهو ما ترتب عليه مخاطر تتعلق بخفض غير مسبوق لنسب الرفع المالي، وكذا أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.
- أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر النمو الاقتصادي في الأمدين الطويل والقصير، نظرا لوجود استقرار في الأمدين الطويل والقصير اتضح من خلال اختبار استقرارية النموذج.
- ومن خلال النتائج المتوصل إليها من دراسة التجربة الصينية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات ومنها الإصلاحات الهيكلية يمكن تقديم الاقتراحات الآتية للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي:
- وضع خطط إنمائية تستهدف استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية كاستقرار النقدي، والحفاظ على استقرار ومرونة السياسات المتعلقة بالاستثمار، مما ينعكس إيجابا على المناخ الاستثماري، والعمل على توزيع الاستثمارات نحو كل القطاعات الاقتصادية.
- تنفيذ استراتيجيات للنمو تمكن من التنوع القطاعي للاقتصاد الوطني، لتطوير القاعدة الإنتاجية وزيادة قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية، مما يساهم في انفتاح الاقتصاد التبادلات التجارية مع العالم الخارجي.
- دعم النظام القائم على التمويل المصرفي وتركيز الجهود نحو تطوير سوق المال.

قائمة المراجع:

- رملاوي عبد القادر وطيبة عبد العزيز، 2018، أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، ص ص 54-73.
- عماني لمياء وبن معزو محمد زكريا، 2017، قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب - دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988 - 2014)، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ص 129-142.
- السواعي خالد، 2015، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 2، العدد 1، ص ص 18-32.
- Ahmed.W, Mir.S, Siddique.M and Ur Rehman.H, 2017, Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan, Journal of Economic Info, vol 4, n 1, pp1-3.
- <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/data-show-rise-domestic-credit-developing-countries> (consulted on 12/10/2019).
- Khalid.A.M, Abd Ali .H.K, 2017, investigation of the relationship between trade openness and economic growth in the case of china, International Journal of Research – GRANTHAALAYAH, vol 5, n 7, pp 199-213.
- Marelli. E et Signorelli. M, 2011, China and India: Openness, Trade and Effects



on Economic Growth, The European Journal of Comparative Economics, vol 8, n 1, pp 129 -154.

- Prabhakar.R et Guptha.S.K, 2018, The causal relationship between financial development and economic growth: an experience with BRICS economies, Journal of Social and Economic Development, Volume 20, Number 2, pp 308-326.
- Qazi.M, Wizarat.H and Wee-Yeap. L, The Impact of Trade Openness on Economic Growth in China: An Empirical Analysis, Journal of Asian finance, Economics and business, vol 3, n 3, 2016, pp 27 – 37.
- Sheng.B, China's Trade Development Strategy and Trade Policy Reforms: Overview and Prospect, 2015, The International Institute for Sustainable Development, Nankai University, pp 1- 30.
- Sun. P et Hashmi. A, 2010, International Trade and its Effects on Economic Growth in China, Discussion Paper No. 5151, Institute for the study of labor(IZA), p 5.
- Tobin.D et Volz. U, 2018, The developement and transformatio of the financial système in the people's rebublic of china, ADBI Working Paper Series, Asian Development Bank Institute, Japan, pp 1-33.
- Yiping Huang, Xun Wang, Bijun Wang and Nian Lin, 2010, Financial Reform in China: Progresses and Challenges, China Macroeconomic Research Center, Peking University, China, pp 1-88.
- Zhu. M and all, 2018, The development of China's financial system: a global perspective, Journal of China Economic , vol 11, n 1, pp 25-43.

الملاحق:

الملحق 01: "السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة"

	GDPPC	DCPS	TO	M2
1978	9.65	50.28	9.65	24.18
1979	6.17	49.74	11.08	32.38
1980	6.46	52.63	12.425	36.43
1981	3.83	56.01	14.897	40.07
1982	7.34	56.8	19.693	42.17
1983	9.25	56.99	17.921	45.06
1984	13.64	60.72	19.033	49.44
1985	11.91	66.19	20.713	53.58
1986	7.33	75.97	19.881	61.18
1987	9.91	78.04	24.858	65.36
1988	9.46	73.98	30.065	63.25
1989	2.6	77.13	25.106	66.32
1990	2.39	86.2	24.273	77.79
1991	7.81	88.36	25.95	84.52
1992	12.82	86.37	30.146	89.46
1993	12.57	96.9	36.056	100.02
1994	11.78	85.88	35.77	96.47
1995	9.75	84.21	34.274	99.03



1996	8.78	89.46	33.815	105.96
1997	8.12	96.73	34.533	115.25
1998	6.81	105.19	32.425	123.9
1999	6.74	110.38	33.525	133.65
2000	7.64	111.12	39.411	135.58
2001	7.56	110.04	38.527	141.09
2002	8.4	117.5	42.747	145.39
2003	9.35	125.67	51.804	153.55
2004	9.46	118.64	59.506	149.79
2005	10.74	111.84	62.208	151.09
2006	12.09	109.16	64.479	157.49
2007	13.64	105.79	62.137	149.37
2008	9.09	102	57.502	148.84
2009	8.86	124.41	44.678	175.09
2010	10.1	126.58	48.997	176.13
2011	9.03	123.1	50.741	174.53
2012	7.34	128.92	48.268	180.87
2013	7.24	134.32	46.744	186.61
2014	6.76	140.74	45.065	191.55
2015	6.36	153.23	39.629	202.96
2016	6.16	157.57	37.21	209.45
2017	6.16	157.02	38.15	204.17
2018	6.12	161.14	38.246	199.15

المصدر: بيانات البنك الدولي

الملحق 02: "نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية"

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		LNGDPP	LNDGPS	LNT0	LNM2
With Constant	t-Statistic	-3.5723	-1.0993	-3.1863	-3.8699
	Prob.	0.0113	0.7068	0.0282	0.0052
		**	n0	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7241	-2.3799	-1.4314	-3.0282
	Prob.	0.0330	0.3839	0.8360	0.1375
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6228	2.9262	1.4751	4.3582
	Prob.	0.4398	0.9988	0.9630	1.0000
		n0	n0	n0	n0
d(LNGDPP) d(LNDGPS) d(LNT0) d(LNM2)					
With Constant	t-Statistic	-4.5641	-5.8996	-4.8708	-5.9869
	Prob.	0.0009	0.0000	0.0003	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6985	-5.8906	-5.5046	-6.2191
	Prob.	0.0034	0.0001	0.0003	0.0000
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5860	-4.9045	-4.6751	-1.9176
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0537
		***	***	***	*

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews